أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر.
دراسة حالة الجزائر للفترة 1970–2013.

أ/عياد هيشام – جامعة تلمسان.

أ/بن لشهب حمزة – جامعة البويرة

الملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى تبيان العلاقات البينية في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2013، ولغرض دراسة هذه العلاقات تم استعمال منهجية ARDL للمتغيرات الثلاثة لمعرفة العلاقات في المديين القصير والطويل، بحيث معدل الفقر مقاسا بالاستهلاك الفردي، اللامساواة مقاسة بمعامل ثايل والنمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أوضحت النتائج على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة خلال فترة الدراسة، مع وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة في المديين الطويل والقصير، وكذا علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي في كلا المديين.

الكلمات الدالة: الفقر، اللامساواة، النمو الاقتصادي، ARDL، الجزائر.

Abstract:

This analytical review explores the links between poverty, inequality and growth in Algeria for the period 1970-2013, we use in this paper an ARDL approach to investigate the relationships between poverty as measured by the consumption per capita, inequality measured as Thail index and growth measured as GDP per capita, using data from different sources, the results suggest that poverty, inequality and growth are co-integrated, and we found that the relation between poverty and growth is negative ; and poverty with inequality is positive both in short-run or long-run terms.

Keywords : Poverty, Inequality, Growth, ARDL, Algeria

المنارة للاستشارات

مقدمة:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء "هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة [1] .

فالفقر باعتباره من إحدى المعوقات الأساسية للتنمية أدى إلى تزايد الإهتمام الدولي والمحلي، ومن الملاحظ جليا أن الفقر ما يلبث يزداد وينمو سنة عن سنة، بالرغم من جهود المنظمات الدولية، حيث حسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الفقراء عبر العالم في أكتوبر 2009 [2] إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6.788 مليار نسمة، أي بمعدل يزيد عن 15% من سكان العالم، حيث تتمركز النسبة الأكبر من الفقراء في قارة آسيا بنسبة 64.07% من إجمالي فقراء العالم، تليها إفريقيا بنسبة 28.62%، وتأتي ثالثة قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 6.24%، ثم تأتي جل الدول المتقدمة مجتمعة (أوربا، أمريكا الشمالية وأستراليا) بنسبة 1.06%.

على مدار العقود الأخيرة، شهد العالم معدلات مبهرة في المكاسب تظهرها مؤشرات متعددة للرفاهية المادية، فعلى سبيل المثال، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بما يربو على الضعف بالمقاييس الحقيقية منذ عام 1990، وفي نفس الوقت ارتفع متوسط العمر المتوقع في الدول النامية من 63.2 عامًا إلى 68.6 عامًا، غير أن هذا لا يمثل سوى جزء من الصورة، فعلى الرغم من أن العالم أصبح أكثر ثراءً من ذي قبل عموماً، هناك أكثر من1.2 مليار شخص لا يزالون يعيشون في فقرٍ مدقع، ويمتلك الأغنياء الذين يمثلون 1% من سكان العالم نحو 40% من أصول العالم، في حين لا يزيد ما يمتلكه النصف الأكثر فقرًا على 1%.

إشكالية الدراسة: من هنا يمكننا طرح الإشكالية التي سوف تتمحور حولها الدراسة على النحو التالي: **كيف هي التفاعلات البينية بين كل من الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2013؟**

المنارة للاستشارات

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل علاقة معدلات الفقر بكل من مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، بهدف معرفة العلاقات القصير والطويلة الأجل على حد سواء، لذلك اعتمدنا على منهجية ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) للتكامل المتزامن مصحوبا بنموذج VECM-ARDL

1. الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع العلاقة بين الفقر، النمو الاقتصادي اللامساواة من أكثر المواضيع التي عرفت إقبالا كبيرا من مختلف الباحثين والاقتصاديين من كل أنحاء العالم، وقد تعددت الدراسات والأطروحات حول الموضوع بمختلف الطرق سواء دراسات نظرية، اقتصادية، على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد قام في سنة 1989 Gary Fields بمراجعة لكل الدراسات التي سبقت وقد استنتج أن هذه العلاقة جد معقدة نظرا لاختلاف النتائج وتعدد الآراء بحيث لا توجد علاقة نظامية ثابتة موحدة، فمنها ما يرى أن معدلات الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومنها ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يؤثر إطلاقا على معدلات الفقر وهذا راجع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية لموضوع الفقر.

في السابق أوضحت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي يزيد من معدلات الفقر في الدول النامية أكثر من إنقاصها، ونجد دراسات كل من Cheney[3]، Ahluwalia، Bell، Duloy وJolly سنة 1974 الذين يقولون "من الواضح الآن بعد عقد من النمو السريع في الدول النامية لا يوجد تأثير وتحسين لأوضاع ثلث الشعوب في هذه الدول"، كما يقول كل من Alderman وMorris سنة 1973 أن مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر مما استفادوا من التطور الاقتصادي، وفي الواقع هذا ما تفسره نظرية كوزنتز Kuznetz[4] 1955 التي توضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة تكون على شكل حرف U، أي أن النمو الاقتصادي الكبير يؤدي إلى زيادة معدلات اللامساواة مما يعني ازدياد معاناة الفقراء.

من أشهر الدراسات نجد دراسة Ahluwalia [5] سنة 1976، حيث أدخل عينة من 60 دولة عبر العالم منها 40 دولة نامية، 14 صناعية و6 دول اشتراكية، ومن أهم النتائج التي

المنارة للاستشارات

توصلت لها الدراسة هي أن اللامساواة ازدادت حدتها في الآونة التي سبقت الدراسة (الخمسينيات والستينيات) بالنسبة للفئات الثلاثة من دول العينة مع التنويه إلى حدة أكبر في الدول النامية، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة على أن متوسط الدخل للفئات السفلى من المجتمع يزداد بازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن بوتيرة أقل من الزيادة في نصيب الفئات في أعلى الهرم، ثم قام الباحث في نهاية البحث بنفي النظرية القائلة أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة اللامساواة.

كما تعتبر دراسة Ravaillon [6] سنة 2001 من الدراسات التي أعطت نظرات جديدة للموضوع تحت عنوان نظرة إلى أبعد، حيث انطلق من تساؤل رئيسي مفاده هل النمو الاقتصادي حقا يساعد الفقراء؟ بمعنى هل ثمار النمو الاقتصادي تصل إلى الفقراء؟ فكانت النتائج تؤكد على أن الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادي في كل حالاته سواء الزيادة والإنكماش، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو العلاقة العكسية في المدى القصير بين المتغيرين، في الوقت الذي لا يؤثر فيه النمو الاقتصادي على متوسط المستوى المعيشي للأسر.

نجد دراسة Richards Adams [7] سنة 2004 الذي استند إلى عينة من 126 دولة منها 60 نامية بهدف دراسة مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي واللامساواة، فبينت النتائج على أن قيمة المرونة للفقر اتجاه النمو الاقتصادي كانت في حدود -2.79 أي موافقة لما جاءت به دراسات كل من Ravaillon وChen 19977 ودراسة Bruno سنة 1998 التي أكدت على أن المرونة محصورة بين القيمتين -2.0 و -3.0 ، لكن في حالة قياس المرونة وفق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت مساوية ل-2.27، كما كان للدراسة نتيجة جانبية أكدت عدم وجود علاقة اللامساواة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى يعتبر Bourghinon [8] سنة 2004 أول من أطلق مصطلح المثلث على العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وبين أن هناك نوعين من التأثير بين النمو الاقتصادي واللامساواة الأول من النمو إلى التوزيع والثاني من اللامساواة إلى النمو، هذا التفاعل بين المتغيرين له تأثير على الفقر المطلق وتقليص معدلات الفقر، من جهة أخرى Adam 2004 وافق على أن النمو الاقتصادي يعتبر أداة مهمة لتقليص معدلات الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت نتائجه أنه في حالة بقاء آلية التوزيع على حالها (عدم تغير معدل

المنارة للاستشارات

اللامساواة) يسمح للنمو الاقتصادي بزيادة نصيب كل الأفراد في المجتمع من إجمالي الناتج المحلي بمن فيهم الفقراء، هذه النتائج نلمسها أيضا من خلال الدراسة الشهيرة ل Dollar[9] و Kraay سنة 2002 حيث أوضح الباحثان أنه مختلف محددات النمو (الانفتاح التجاري، الأسواق المالية المستقلة دور القوانين) لديها تأثير نظامي معتبر على نصيب الطبقات السفلى من المجتمع.

وفيما يلي أهم الدراسات القياسية:

1/دراسة Almas Heshmati بعنوان

"Growth, Inequality and Poverty relationships"

سنة 2004، الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة اللامساواة مع بعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، الفقر، نسبة التعليم، الانفتاح التجاري وعدد السكان، وذلك من خلال استعمال عينات البيانات المقطعية ل 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات نوعية لأقاليم الدراسة، وتم التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية OLS وكانت النتائج تدل على أن معدلات اللامساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت واللامساواة بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود تباين كبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وكنتيجة إضافية فنظرية كوزنتز Kuznetz محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الدول النامية.[10]

2/دراسة Augustin Kwasi Fosu بعنوان

"Growth, Inequality and Poverty reduction in developing countries :Recent Global Evidence"

سنة 2011، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية ل 123 دولة للفترة الممتدة بين سنتي 1977–2007، وقد تم استعمال طريقة GMM للتقدير، وقد تم استعمال كل من معدل الفقر محسوبا وفق مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج إلى نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر مع ذلك اللامساواة تلعب الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير

المنارة للاستشارات

من دول العينة حيث أن معدلات اللامساواة العالية تحد من فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، ومعدلات اللامساواة تحد من الفقر فقط في مستوى معين من النمو، وقد أظهرت الدراسة محدودية تأثير النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول ذات الدخل الضعيف على معدلات الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.[11]

3/ دراسة Houssema Gaihaو Jaleleddine ben Rajeb بعنوان

"Poverty ,Growth and Inequality in developing countries"

سنة2012، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل52 دولة نامية للفترة ما بين 1990-2005 من أجل توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاثة باستعمال منهجية المعادلات الآنية، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار معدل الفقر (مؤشر عدد الرؤوس) كمتغير تابع للمعادلة الأولى إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معامل جيني، معدل التضخم، معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي كمتغيرات مستقلة، أما المعادلة الثانية فكان نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة كمعامل جيني، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الوفيات في الأطفال، معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي، وقد أوضحت النتائج أن الاستثمارات من طرف الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة وتحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة، وكذلك أكد الباحثان أن نظرية كوزنتز محققة في عينة الدراسة.[12]

4/ دراسة عبد الحفيظ الضريفي Abdelhafidh Dhrifi بعنوان

"Financial development and Poverty : what the role for Growth and Inequality ?"

سنة 2013، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011، مستعملة آلية المعادلات الآنية بحيث تم الأخذ بثلاثة معادلات أساسية الأولى للفقر، الثانية للنمو الاقتصادي والثالثة للامساواة مع وجود التطور المالي كمتغير مستقل في المعادلات الثلاثة إضافة إلى كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البنية التحتية،

المنارة للاستشارات

نمو السكان، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، نسبة التعليم الثانوي ومؤشر جودة المؤسسات، وأوضحت النتائج على وجود تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي على تخفيض معدلات الفقر وكذلك وجود تأثير معنوي سلبي من اللامساواة على كل من معدل الفقر (0.225-) وكذا النمو الاقتصادي (0.246-).[13]

5/ دراسة Katsushi S.Imai وRaghav Gaiha بعنوان

"Dynamic and long-term linkages among Growth, Inequality and Poverty in developing countreis"

سنة 2014، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية اللامتجانسة ل119 دولة نامية في الفترة 1970-2008، وقام الباحثان بتقسيم النمو الاقتصادي إلى كل من النمو الغذائي والنمو غير الغذائي لمعرفة تأثير كل واحد على حدى على الفقر واللامساواة، وقد شملت الدراسة على نموذجين تحتوي على المتغيرات الاقتصادية على غرار مساهمة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، نسبة التعليم، معدل الفقر، معدل اللامساواة (معامل ثايل) مستعملا للطرق الحديثة للتقدير كمقدر Blundell-Bond (SGMM) وطريقة مقدر Pesaran (CCEMG) هذا بالإضافة إلى نموذج التأثيرات الثابتة وفق منهجية البانل، ثم قان الباحثان بتخصيص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، واتضح من النتائج أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثيرا على الفقر واللامساواة، مع وجود علاقة إيجابية معنوية بين اللامساواة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[14]

2. تطور معدلات الفقر في الجزائر:

بعد مرور أكثر من خمسين سنة من الاستقلال والسيادة الوطنية، عملت السلطات الجزائرية المتعاقبة على تحسين جل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد نجحت في تحسين معظم هذه المتغيرات كالتعليم، الصحة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، البنى التحتية وغيرها من الإنجازات، وعلى غرار غيرها من الدول النامية يبقى مشكل الفقر قائما مع مرور السنوات والأجيال، نظرا لصعوبة التخلص منه نهائيا نتيجة لأبعاده الكثيرة والمتشابكة، فإلى

المنارة للاستشارات

وقتنا الحالي لم تتمكن كل مجهودات الحكومات السابقة والحالية من الارتقاء بالغالبية العظمى من الفئات والأسر والأفراد إلى مصاف الفئات والأسر والأفراد في الدول المتقدمة.

الشكل رقم 1 :تطور معدلات الفقر والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980–2010.

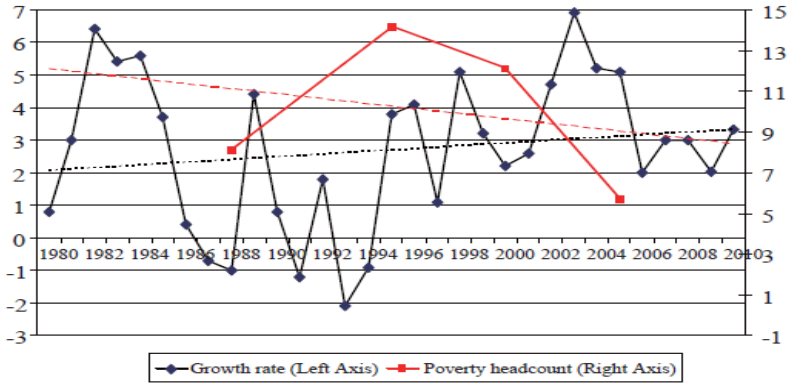

Source : Qasim M. Jdaitawi; Izz eddien N. Ananzeh; Hamid A. Elhirtsi, Growth, Poverty, and Inequality in Algeria During 1980-2010, Management Science and Engineering, Vol. 8, No. 1, 2014.

يظهر من خلال الشكل 1 أن معدل الفقر عرف خلال الفترة 1988–1994 ارتفاعا ملحوظا بسبب انعكاسات الأزمة النفطية 1986، وكذا الظروف الأمنية وما عاشته الجزائر خلال هذه الفترة من اضطرابات أمنية، لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 1995 نظرا للإصلاحات الكبيرة التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة على غرار اعتماد اقتصاد السوق سنة 1992، وكذا الاستقرار الأمني وارتفاع العوائد النفطية التي كان لها الدور الأساسي في تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة معدلات الفقر التي بلغت سنة 2013 نسبة 9.8%.

3. نموذج الدراسة:

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ولما تتطلبه الدراسة نستعمل منهجية ARDL التي قام بتطويرها Pesaran 1997، 1998 Shinand and Sun[15] و Pesaran and al 2001، فمن خلال منهجيتي Johansen وAngel–Granger يشترط

أن تكون السلاسل قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هاتين الطريقتين ينتج عنهما في حالة عينة الدراسة الصغيرة نتائج غير دقيقة، ونتيجة لهاتين المشكلتين لأصبح لمنهجية ARDL الصدى الواسع في الآونة الأخيرة، ذلك لأن هذه المنهجية لا تشترط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة حيث يمكن دمج خليط من المتغيرات $I(0)$ و$I(1)$ بشرط عدم وجود متغيرات من النوع $I(2)$ في النموذج، كما يمكن الاعتماد عليها في حالة عينة الدراسة الصغيرة، كما تمتاز هذه المنهجية بالفصل بين التأثيرات في المدى القصير والتأثيرات في المدى الطويل.

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج VECM يقدم Pesaran و Narayan[16] منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة بـBounds test approch أي طريقة اختبار الحدود، والنموذج في حالة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها يكتب على النحو التالي:

$$\Delta POV_t = \alpha + \beta 1\ POV_{t-1} + \beta_2\ INQ_{t-1} + \beta_3\ GRW_{t-1} + \beta_4 \sum POV_{t-i} + \beta_5 \sum INQ_{t-i} + \beta_6 \sum GRW_{t-i} + \varepsilon_i$$

حيث: α و ε_i هما على التوالي الحد الثابت وحد الخطأ.

β_1، β_2 وβ_3 : معلمات المدى الطويل.

β_4، β_5و β_6: معلمات المدى القصير.

POV: معدل الفقر.

INQ: مؤشر اللامساواة (معامل ثايل).

GRW: معدل النمو الاقتصادي.

ولأجل اختبار علاقة التكامل المتزامن نعتمد على اختبار Wald للمعلمات، حيث فرضية العدم تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك تكتب على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تكتب على النحو التالي:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

المنارة للاستشارات

من اجل اختبار الفرضيتين نعتمد على اختبار Wald للمعلمات الذي من مخرجاته إحصائية فيشر F التي نقوم بمقارنتها مع القيم الحرجة المقترحة من Pesaran 2001 و Narayan[17] 2005، وهذه القيم الحرجة مكونة من حدين –الحد الأدنى والحد الأعلى–، إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد الأعلى فنقبل الفرضية البديلة والقرار هو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة فيشر أصغر من الحد الأدنى فنقبل فرضية العدم والقرار هو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة فيشر بين الحدين فنميز حالتين، حيث إذا كانت معظم المتغيرات من الشكل I(1) فإن القرار هو قبول فرضية العدم أما في حالة العكس فإن القرار هو قبول الفرضية البديلة.

4. حدود الدراسة ومصادر المعلومات:

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1970-2013 للجزائر، حيث تمثل المتغيرات كلا من معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي وفي ما يلي إيضاح موجز للمتغيرات الثلاثة:

- ✓ مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل ثايل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس للفترات زمنية معتبرة لكل دول العالم.
- ✓ معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول النامية، حيث نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العالم النامي، حيث لم تبدأ هذه الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة Deininger and Squire[18] 1996 و كذا دراسة Lundberg and Squire[19] 1998 ، لكن هذا المؤشر تم انتقاده واستبداله بمتوسط الاستهلاك الفردي من خلال دراستي woolard[20] & leibberandr 1999 ودراسة Ravaillon 1992، بالتالي سنعتمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quirty

المنارة للاستشارات

2005، [21] Odhiambo and Nicholas 2009 وDhrifi 2013، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

✓ النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

5. نتائج الدراسة القياسية:

1.5. دراسة الاستقرارية:

وكما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سننتقل إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام كل من: الاختبار المعزز لديكي–فوللر للجذور الوحدية (ADF)، اختبار phillips–perron (PP) ، و اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS)، في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaike و Schwarz، وكانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : اختبار الجذور الوحدية:

	ADF			PP			KPSS		
المتغيرات	المستوى	التفاضل الأول	القرار	المستوى	التفاضل الأول	القرار	المستوى	التفاضل الأول	القرار
POV	-1.72	-6.15	I(1)	-1.72	-6.13	I(1)	0.16	0.08	I(1)
INQ	-2.27	-6.15	I(1)	-2.04	-7.06	I(1)	0.17	0.24	I(1)
GRW	-8.41	/	I(0)	-8.16	/	I(0)	0.16	/	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

وبمقارنة قيم $t\Phi j$ الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PPو KPSS، ما عدا متغير النمو الاقتصادي الذي استقر عند المستوى.

المنارة للاستشارات

بالتالي من خلال نتائج دراسة الاستقرارية لا يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك لكل من انجل غرانجر ولا منهجية جوهانسن (Angel-Granger وJohansen) بين المتغيرات الثلاثة بسبب غياب شرط التكامل من نفس الدرجة، بالتالي فإن أحسن طريقة لدراسة علاقة التكامل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد تم استعمال مؤشر Schwarz من أجل تحديد أفضل نموذج

من خلال النماذج الممكنة والجدول التالي يوضح نتيجة التقدير، وكذلك معاملات Schwarz للنماذج الممكنة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 : اختيار النموذج الأمثل.

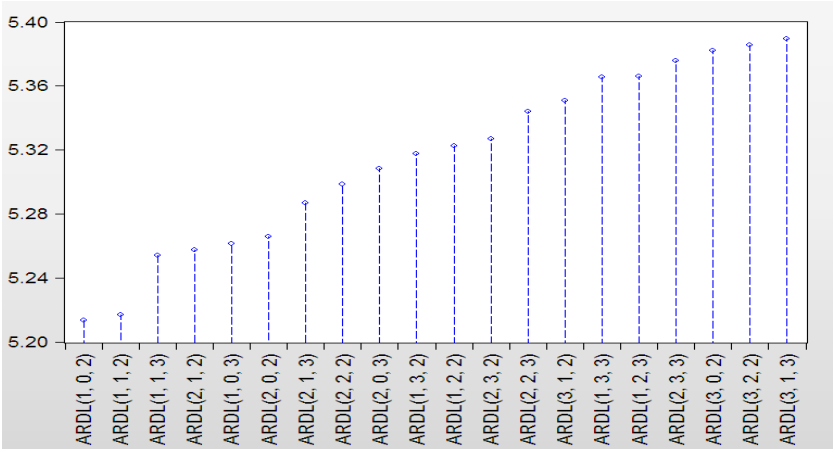

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

بالتالي من خلال الشكل أعلاه فإن النموذج المثالي الذي يدني من قيمة scharwz هو النموذج ARDL(1,0,2) بمعنى فجوة واحدة لمعدل الفقر، لا فجوات لمؤثر اللامساواة فجوتين لمعدل النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم 2: تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.99	24.30	-0.24	0.80
POV(-1)	0.31	0.17	1.79	0.12
INQ	1.08	0.66	1.62	0.12
GRW	-0.13	0.12	-1.08	0.29
GRW(-1)	-0.29	0.12	-2.34	0.03
GRW(-2)	-0.25	0.13	-1.93	0.07
R-squared	0.75	Mean dependent var		51.80
Adjusted R-squared	0.66	S.D. dependent var		5.33
S.E. of regression	3.07	Akaike info criterion		5.31
Sum squared resid	141.48	Schwarz criterion		5.61
Log likelihood	-49.82	Hannan-Quinn criter.		5.38
F-statistic	9.07	Durbin-Watson stat		1.25
Prob(F-statistic)	0.00			
Jaque berra	0.18			0.91
ARCH	0.67			0.42
Ramsey RESET	0.004			0.94

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أولا من خلال إحصائية ARCH 0.67 باحتمال 0.94 تدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج، كما تدل إحصائية اختبار JB تشير إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج، في حين تشير إحصائية اختبار Ramsey إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

من الجدول أعلاه دائما، يتضح أن لمعدل الفقر طردية مع اللامساواة في المدى القصير أي كلما زادت حدة اللامساواة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر وهذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية بالرغم من عدم معنوية المقدر حيث كانت نسبت ستيودنت 1.62 باحتمال 0.12، أما فيما يخص العلاقة مع النمو الاقتصادي فهي علاقة عكسية معنوية حيث زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي من النمو الاقتصادي يؤدي إلى نقصان في معدل الفقر وهذه

المنارة للاستشارات

النتيجة موافقة كذلك للنظرية الاقتصادية، بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يعمل في صالح الفقراء إلا أن اللامساواة تقف عائقا أمام تحقيق هذه العلاقة.

بعد تقدير النموذج نقوم بالتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء والشكل التالي يوضح دالة الارتباط للبواقي لنموذج ARDL(1,0,2)، وتدل النتائج على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لأن قيم الاحتمالات p value كلها أكبر من 5%، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم 3: دالة الارتباط للبواقي لنموذج ARDL(1,0,2)

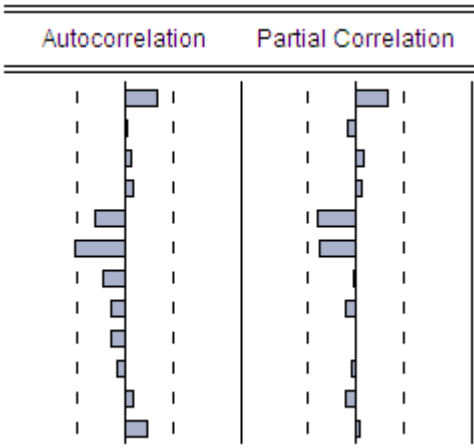

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.293	0.293	2.0702	0.150
		2	0.022	-0.070	2.0821	0.353
		3	0.048	0.068	2.1440	0.543
		4	0.073	0.044	2.2941	0.682
		5	-0.273	-0.338	4.5415	0.474
		6	-0.450	-0.326	11.071	0.086
		7	-0.194	-0.013	12.376	0.089
		8	-0.115	-0.086	12.865	0.117
		9	-0.121	-0.007	13.455	0.143
		10	-0.081	-0.045	13.745	0.185
		11	0.072	-0.096	13.999	0.233
		12	0.193	0.032	16.000	0.191

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

كمرحلة أساسية في منهجية ARDL نقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخذام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، ويستعمل هذين الاختبارين لتبيان وجود اي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصير الأمد، وشرط تحقيق الاستقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم 4 : اختبار CUSUM

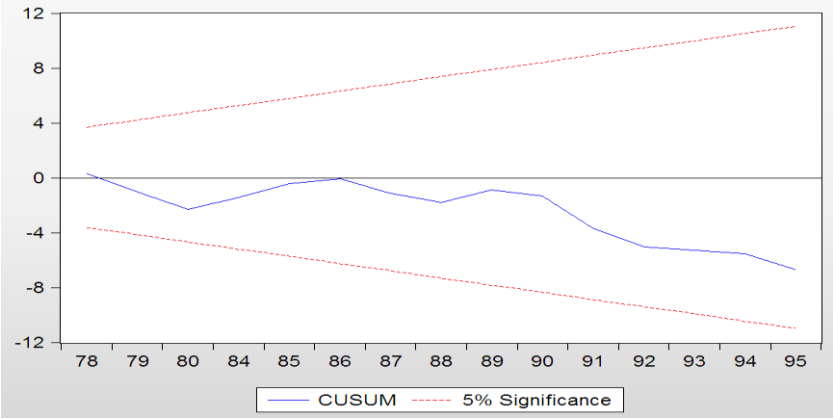

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

الشكل 5: اختبار CUSUMSQ

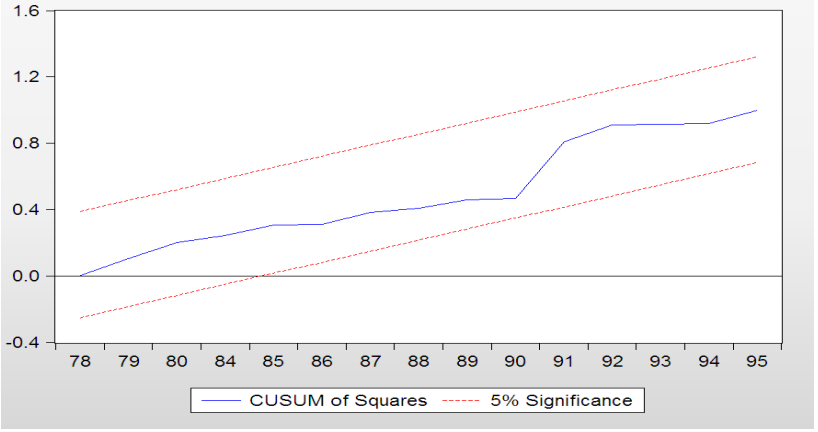

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيرا ذلك إلى استقرار في النموذج عند درجة معنوية 5%، نفس الشيء نلاحظه من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ويمكن أن نستنتج أن النموذج

المنارة للاستشارات

خال من أي تغيرات هيكلية ويوضح كذلك مدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصير الأمد.

بعد التأكد من استقرار النموذج نقوم باختبار فرضية تساو معلمات كل من الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي مع الصفر باستعمال اختبار Wald، للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم 3: رقم اختبار Wald

Test Statistic	القيمة	الاحتمال
F-statistic	9.07	0.004
Chi-square	45.36	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

نقوم بمقارنة إحصائية فيشر مع إحصائية كل من Pesaran 2001 وإحصائية Narayan 2005 التي تقسم إلى قيمتين الأولى دنيا والثانية عظمى، والجدول التالي يوضح كلا الإحصائيتين:

الجدول رقم 4: إحصائيات Pesaran 2001 و Narayan 2005

	Pesaran 2001		Narayan 2005	
القيم الحرجة	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
1%	3.74	5.06	4.59	6.37
5%	2.86	4.01	3.28	4.63
10%	2.45	3.52	2.70	3.90

Source : Narayan P (2004). Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji. Monash University, Discussion Paper No.02/04, 67.72.

المنارة للاستشارات

من خلال الجدول أعلاه والجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر 9.07 أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة عند مستويات الاحتمال 1%، 5% 10% لكلا الاختبارين، بالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة للدراسة، أي أنها ذات سلوك متشابه على المدى الطويل حيث لا تبتعد على بعضها البعض كثيرا.

بالتالي ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL-ECM، لمعرفة سرعة التعديل في حالة حدوث أي صدمة في أحد المتغيرات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 5: نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INQ)	1.08	0.66	1.62	0.12
D(GRW)	-0.13	0.12	-1.08	0.29
D(GRW(-1))	0.25	0.13	1.93	0.07
ECT(-1)	-0.68	0.17	-3.89	0.001
مقدرات المدى الطويل				
INQ	1.58	0.90	1.74	0.10
GRW	-0.99	0.36	-2.74	0.01
C	-8.74	35.50	-0.24	0.80

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

فيما يخص حد تصحيح الخطأ ECT فقد ظهرت بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، أما في ما يخص قيمته 0.68- فهذا يعني أنه في حالة حدوث صدمة في النموذج فإنه يتطلب 6.8 فترة للعودة إلى حالة الاستقرار، أو يمكن القول أنه في كل فترة تصحح نسبة 68% من آثار الصدمة على النموذج

أما في ما يخص العلاقات في المدى الطويل فنلاحظ أنه للفقر واللامساواة علاقة طردية حيث في حالة زيادة معدل اللامساواة سيرتفع معدل الفقر في المدى الطويل كاستجابة لهذا التغير في مستوى اللامساواة وهي نفس العلاقة في المدى القصير وهي موافقة للنظرية الاقتصادي، لكن من جهة النمو الاقتصادي فعلاقته مع الفقر في المدى الطويل علاقة عكسية

المنارة للاستشارات

وهذه النتيجة موافقة كذلك للنظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة العكسية بين معدلات الفقر والنمو الاقتصادي في المدين القصير والطويل

2.5. نتائج وتوصيات:

تناولت هذه الدراسة موضوع مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، حيث تم الاعتماد على منهجية ARDL المقدمة من طرف Pesaran للتكامل المشترك وكذا نموذج تصحيح الخطأ VECM-ARDL للتعرف على العلاقات في المدين القصير والطويل بين المتغيرات الثلاثة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1. بينت النتائج اختبار جذور الوحدة استقرار سلسلتي الفقر واللامساواة عند الفرق الأول في حين سلسة النمو الاقتصادي استقرا عند المستوى، مما استوجب استعمال منهجية ARDL.
2. من اختبار منهجية ARDL اتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة، أي أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها البعض.
3. من خلال معادلة الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ، اتضح وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة في المدين القصير والطويل، ومن جهة أخرى وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي في كلا المدين.

3.5. التوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:

1. ضرورة العمل على تخفيض مؤشرات اللامساواة لضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى من المجتمع.
2. ضرورة فرض ضرائب تصاعدية على المداخيل.
3. تفعيل دور الزكاة في القضاء على الفقر.

المنارة للاستشارات

المراجع:

1. موقع الجزيرة نت، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/تاريخ التصفح : 2016/07/31. ظاهرة-الفقر-في-العالم-معضلة-تنذر-بالخطر

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية**، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

3. CHENERY, Hollis, AHLUWALIA, Montek S., DULOY, J. H., et al.Redistribution with growth; policies to improve income distribution in developing countries in the context of economic growth. Oxford University Press, 1974.

4. Kuznets S. Economic Growth and Income Inequality. American Economic Review. 45(1), 1955, 1-28.

5. AHLUWALIA, Montek S. Inequality, poverty and development. Journal of development economics, 1976, vol. 3, no 4, p. 307-342.

6. Ravallion M, Growth, inequality and poverty: looking beyond averages, World Development 29(11), 2001, 1803-1815.

7. Adams, R. H. "Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty", World Development 32(12), (2004), 1989-2014.

8. Bourguignon F. The Poverty Growth Inequality Triangle. Working paper 125. Indian Council for Research on International Economic Realtions,(38), 2004, 103-125.

9. Dollar, D., Kraay, A., Growth is Good for the Poor, Development Research Group, World Bank. 13(4), 2000, 515-528.

10. HESHMATI, Almas. Growth, inequality and poverty relationships. 2004.

11. FOSU, Augustin. Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. Brooks World Poverty Institute Working Paper, 2011, no 147.

المنارة للاستشارات

12. HOUSSEIMA, Guiga et REJEB, Jaleleddine Ben. Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 2012, vol. 2, no 4, p. 470.

13. DHRIFI, Abdelhafidh, et al. Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 2013, vol. 3, no 4, p. 119-129.

14. IMAI, Katsushi S. et GAIHA, Raghav. Dynamic and long-term linkages among growth, inequality and poverty in developing countries. Brooks World Poverty Institute Working Paper, 2014, no 198.

15. Pesaran M, Shin Y. An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis. Cambridge University Press. DAE Working Paper no 9514, 1999.

16. Narayan P. Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji. Monash University, Discussion Paper No.02/04, 2004, 67.72.

17. Narayan P. The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration tests. Applied Economics. 37(17), 2005, 1979-1990.

18. Deininger K, Squire L. A new Data Set Measuring Income Inequality. The World Bank Economic Review. Washington DC,10(3), 1996, 565-591.

19. LUNDBERG, Mattias et SQUIRE, Lyn. The simultaneous evolution of growth and inequality. The Economic Journal, 2003, vol. 113, no 487, p. 326-344.

20. WOOLARD, Ingrid et LEIBBRANDT, Murray. DPRU. 1999.

21. ODHIAMBO, Nicholas M. Finance-growth-poverty nexus in South Africa: A dynamic causality linkage. The Journal of Socio-Economics, 2009, vol. 38, no 2, p. 320-325.

المنارة للاستشارات